خلال جلسة إحاطة مشتركة مع المفوضة الأوروبية لشؤون المتوسط دوبرافكا شويسا

مصطفى: تحقيق الأمن والسلام في المنطقة لا يكون إلا بإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية

*سياسات إسرائيل تستهدف تفكيك الوجود الفلسطيني وتقويض حل الدولتين وإغلاق أُفق الدولة الفلسطينية *الحصار المالي والاقتصادي يُشكل تهديدًا خطيرًا لقدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستمرار *استمرار الإصلاحات وتعزيز أداء المؤسسات يتطلبان بالضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية *شويسا: الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه لفلسطين ويجب إنهاء المعاناة الإنسانية في غزة *استمرار المعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مقبول والاتحاد الأوروبي يعمل على نطاق واسع من أجل إنهاء هذه المعاناة

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس الوزراء محمد مصطفى إن «تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، لا يكون إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد الدولة الفلسطينية المُستقلة والمُتّصِلة والقابِلَة للحياة، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير».

جاء ذلك خلال اجتماع وجلسة إحاطة مشتركة، أمس الثلاثاء، في مكتب رئيس الوزراء، مع المفوضة الأوروبية لشؤون المتوسط دوبرافكا شويسا، بحضور الممثل الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط كريستوف بيجو، وممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين ألكسندر شتوتسمان، ووزير المالية والتخطيط اسطفان سلامة.

وعلى صعيد السياسات الإسرائيلية، قال رئيس الوزراء: «إن ما تمارسه إسرائيل على الأرض، سواءً كان في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، ليس مجرد إجراءاتٍ مُنفردة، بل سياسة مُمنهجة ومتعمَّدَة تستهدف تفكيك الوجود الفلسطيني وتقويض حل الدولتين وإغلاق أفق الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي مقدمة هذه السياسات استمرار الحرب على قطاع غزة، وما أفضت إليه من كارثة إنسانية غير مسبوقة».

وأشار رئيس الوزراء، إلى سياسات التوسع الاستيطاني والضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، واعتداءات المستوطنين المُمنهجة التي تَحظى بحمايةٍ ودعم إسرائيليَّ رسميَّ وتأمين الإفلات من العقاب لمرتكبيها، إلى جانب القيود الإسرائيلية المُتصاعدة على حرية التنقل، والاعتداءات على الأماكن المقدسة والتراثية بهدف خلق واقع ميداني لا رجعة فيه.

وشدد رئيس الوزراء على أن «الحصار المالي والاقتصادي، يشكل تهديدًا خطيرًا لقدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستمرار، حيث تواصل إسرائيل حجز عائدات الضرائب الفلسطينية بصورة غير قانونية، لتصل قيمتها نحو 6 مليارات دولار، إضافة إلى تجميد نحو 5 مليارات دولار أخرى من أموال البنوك الفلسطينية يرفض البنك المركزي الإسرائيلي استلامها، ما يكلف الاقتصاد الفلسطيني خسارة تصل إلى 11 مليار دولار سنويا».

وتابع: «رغم هذه الظروف الاستثنائية، واصلت الحكومة تنفيذ برامجها الإصلاحية، وتعزيز أداء المؤسسات العامة، تأسيسا على أولويات ومصالح وطنية فلسطينية، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين». مؤكدا أن استمرار تنفيذ الإصلاحات والبناء عليها وتعزيز أداء المؤسسات الفلسطينية، يتطلب بالضرورة توفير البيئة السياسية والمالية والتشغيلية اللازمة، بما فيها وقف الإجراءات الإسرائيلية المقوضة للاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية.

ودعا رئيس الوزراء الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، إلى مواصلة القيام بدورهم في حماية حل الدولتين ودعم الاستقرار المؤسسي والمالي، واتخاذ خطوات عملية وفاعلة، وبقوة وحزم، لوقف الممارسات والسياسيات الإسرائيلية، المخالفة للقانون الدولي وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة، بما يُسهم في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وجدد رئيس الوزراء تأكيده على أن قطاع غزة جزءٌ لا يتجزأ من دولة فلسطين، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية هي الجهة الشرعية والقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وخدمة شعبنا في القطاع كما في سائر الأراضي الفلسطينية، داعيًا إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن (2803) بما يشمل وقف إطلاق النار وتوفير الإغاثة العاجة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، واستعادة الخدمات الأساسية، وصولًا إلى إعادة غزة تحت حوكمة دولة فلسطين.

وأثنى رئيس الوزراء على صمود وثبات شعبنا، مؤكدا أن دعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على أداء مهامها وتمكينها من تنفيذ جهود التعافي، يشكل استثمارا في السلام والاستقرار في المنطقة.

من جهتها، أكدت المفوضة الأوروبية لشؤون المتوسط، دوبرافكا شويسا، مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي لفلسطين، وأن وجود مؤسسات فلسطينية قوية ومحوكمة يدفع هذا المسار، مشيرة إلى أن التوسع الاستيطاني وتصاعد هجمات المستوطنين الإسرائيليين يُقوض هذه الجهود.

وقالت المفوضة الأوروبية، إن استمرار المعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مقبول، وإن الاتحاد الأوروبي يعمل على نطاق واسع من أجل إنهاء هذه المعاناة، مُشددة على ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى القطاع، وصولًا إلى إعادة الإعمار والتعافي الكامل.

وزير الاقتصاد أطلع وفدا برلمانيا من دول «الإفتا» على الوضع السياسي والاقتصادي

فلسطين ومجموعة «دول إفتا» تُوقّع اتفاقيات تُعفي المنتجات الزراعية من الجمارك

ريكيافيك- الحياة الجديدة- وقّع وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، ثلاث اتفاقيات ثنائية مع دول رابطة منطقة التجارة الحرة الأوروبية «إفتا»، لتعزيز صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية، وفتح أسواق جديدة أمامها مع كل من آيسلندا، وسويسرا (بما فيها ليختنشتاين)، والمملكة النرويجية.

وجرت مراسم توقيع الاتفاقيات في العاصمة الآيسلندية ريكافيك في القاعة الوطنية، بمشاركة سفيرة دولة فلسطين لدى النرويج ماري أنطوانيت سيدين، ومدير عام العلاقات الدولية محمد حميدان، ومدير العلاقات الثنائية في الوزارة ياسر أبو قطيش.

وتنص الاتفاقيات بحسب وزارة الاقتصاد، على تسهيلات جمركية تمنح المنتجات الزراعية الفلسطينية إمكانية الدخول إلى أسواق هذه الدول معفاة من الرسوم الجمركية -كليا أو جزئيا- وفقا للشروط والنسب المتفق عليها بين الأطراف.

وقال العامور: إن هذه الاتفاقيات تأتي كخطوة إستراتيجية لتوسيع قاعدة الأسواق أمام منتجاتنا الزراعية، وتعزيز قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة في الأسواق الأوروبية، وسنبذل كل الجهود الممكنة لتعظيم صادرتنا الوطنية إلى الأسواق الدولية.

وتضمنت الاتفاقيات آليات تعاون وتنسيق بين وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة ودوائر الجمارك الفلسطينية والأطراف المقابلة، لضمان تطبيق الإجراءات الفنية والصحية ومتطلبات المنشأ بشكل يُسهّل حركة التجارة، ويحمي المستهلكين.

من جهة أخرى، تنص الاتفاقيات على تبادل امتيازات متوازنة تسمح لدول أعضاء «إفتا» بتصدير منتجاتها إلى السوق الفلسطيني وفقا لشروط متفق عليها، بما يضمن علاقة تجارية متوازنة ومفيدة للطرفين.

كما أطلع وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، وفدا برلمانيا من دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية «الإفتا»، على الوضع الساسي والاقتصادي في فلسطين، وذلك على هامش توقيع اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تعزيز صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية وفتح أسواق جديدة أمامها.

وخلال اللقاء الذي عُقد في العاصمة الآيسلندية ريكيافيك، استعرض العامور المشهد السياسي والاقتصادي في دولة فلسطين، وأكد أن توقيع الاتفاقيات يأتي في إطار دعم المسيرة السلمية واحترام القانون الدولي، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقيات تعزز اندماج المنتجات الزراعية الفلسطينية في أسواق دول «الإفتا».

وأعرب عن شكره وتقديره للدعم الأوروبي المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن الدول الأوروبية قادرة على بذل مزيد من الجهود لدفع العملية السلمية، وتحقيق إقامة دولة فلسطين، وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير.

من جانبهم، شدد ممثلو البرلمان النرويجي على قرار بلادهم حظر دخول منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية إلى الأسواق النرويجية، معربين عن أن هذا الموقف يأتي كالتزام بتطبيق أحكام القانون الدولي التي تعتبر تلك المستوطنات مقامة على أراضٍ فلسطينية محتلة.

بدورهم، أكد أعضاء برلمانات دول «الإفتا» أن توقيع هذه الاتفاقيات يمثل دعما حقيقيا للشعب الفلسطيني، ويعزز صمود المزارع الفلسطيني في وجه ممارسات المستوطنين، علاوة على تأكيدهم السعي إلى دفع العملية السلمية وتعزيز مكانة الحكومة الفلسطينية في أي محادثات دولية.

وفي ختام اللقاء، أشاد العامور بقرار النرويج، مؤكدا أنه يساهم بفعالية في تقدم المسار السلمي ودعم الحق والقانون الدولي.

استضاف الاجتماع الثاني لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

«الإحصاء»: ارتفاع عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة بنسبة 13 ٪ خلال نيسان

رام الله- الحياة الجديدة- أظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، أمس الثلاثاء، ارتفاع عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة بنسبة ٪13 خلال شهر نيسان 2026 مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ليبلغ 485.3 مليون دولار أميركي.

وأوضح الإحصاء أن قيمة الصادرات الفلسطينية ارتفعت بنسبة ٪39 خلال شهر نيسان 2026 مقارنة بنيسان 2025، لتصل إلى 188.1 مليون دولار أميركي.

وأشار إلى أن الصادرات إلى إسرائيل ارتفعت بنسبة ٪43، وشكلت ما نسبته ٪92 من إجمالي الصادرات الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، فيما ارتفعت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة ٪3.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية بنسبة ٪19 خلال شهر نيسان 2026 مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق، لتبلغ 673.4 مليون دولار أميركي.

وبيّن الإحصاء أن الواردات من إسرائيل سجلت ارتفاعا بنسبة ٪39، وشكلت ٪62 من إجمالي الواردات الفلسطينية، في حين انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة ٪3.

وأكد أن الارتفاع في قيمة الواردات فاق الزيادة المسجلة في الصادرات، ما أدى إلى اتساع فجوة الميزان التجاري وارتفاع قيمة العجز إلى 485.3 مليون دولار خلال شهر نيسان الماضي.

كما استضاف الإحصاء، الاجتماع الثاني هذا العام للفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، بمشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية.

ورحب القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني سفيان أبو حرب بالمشاركين، مؤكدا أهمية تعزيز الشراكة والتنسيق بين مختلف الجهات الوطنية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترجمتها إلى برامج وسياسات عملية تخدم المواطن الفلسطيني، مشيدا بالدور الذي يضطلع به الجهاز المركزي للإحصاء في توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة التنموية 2030.

وشدد على أن العمل التشاركي وتوحيد الجهود الوطنية يشكلان الركيزة الأساسية لمواجهة التحديات وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في فلسطين.

بدوره، أكد وكيل وزارة المالية والتخطيط – قطاع التخطيط، رئيس الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 محمود عطايا، أهمية تعزيز التواصل والتنسيق المستمر بين مختلف الشركاء الوطنيين والمؤسسات الحكومية والأهلية والدولية، باعتباره ركيزة أساسية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية.

وأشار عطايا إلى أن نجاح الجهود الوطنية يتطلب تبادل المعلومات والخبرات، وتوحيد الرؤى والأولويات، وتعزيز الشراكات القائمة على المسؤولية المشتركة والعمل التكاملي.

وأضاف أن التواصل الفاعل يسهم في متابعة التقدم المحرز، ومعالجة التحديات، واستثمار الفرص المتاحة بما يضمن تسريع وتيرة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، مؤكدا أن الفريق الوطني سيواصل جهوده في تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الأطراف لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للشعب الفلسطيني.

وناقش الفريق التحضيرات التي ينفذها الإحصاء الفلسطيني للتعداد العام الرابع للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2027، وسبل الاستفادة من مخرجاته في رصد مؤشرات التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

كما استمع المشاركون إلى عرض حول أثر العدوان الإسرائيلي في أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، تناول انعكاسات العدوان على عدد من المؤشرات المرتبطة بالأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، بما فيها الفقر والجوع والصحة والتعليم والعمل والبنية التحتية والطاقة، وأكد أهمية توفير دعم دولي ومساعدات إنسانية فاعلة لتخفيف آثاره ودعم جهود إعادة الإعمار والتنمية.

وبحث الاجتماع أيضا انضمام دولة فلسطين لإعداد التقرير الطوعي عن سير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دورته الحالية.

ويأتي تشكيل الفريق الوطني بقرار من مجلس الوزراء، لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوطينها ضمن السياسات والخطط الوطنية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، ودعم إنتاج البيانات والإحصاءات اللازمة لرصد مؤشرات التنمية المستدامة واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

ويضم الفريق في عضويته ممثلين عن مختلف المؤسسات الحكومية والشركاء الوطنيين والدوليين، إضافة إلى لجان ومجموعات عمل متخصصة لمتابعة الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة، بما يضمن نهجاً تشاركياً وشاملاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في فلسطين.